الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية بالبيئة
بلـــدية البطـــــان

البطان في: .....

جلسة عمل

في إطار الإعداد لبرنامج الاستثمار السنوي لسنة 2016، تم اليوم الإثنين 10 أكتوبر 2016 بداية من الساعة الواحدة بعد الزوال عقد جلسة عمل مع إطارات وأعوان بلدية البطان لإحاطتهم علما بمسار وخصوصيات برنامج الاستثمار السنوي لسنة 2016 أشرف عليها السيد فوزي بالعربي رئيس الخلية ورئيس النيابة الخصوصية لبلدية البطان وحضرها أعضاء الخلية السادة:

- محمد بن جبارة: الكاتب العام للبلدية
- فوزي الزغلامي
- ماهر الماجري

وفي بداية الجلسة رحب السيد رئيس الخلية بالحاضرين وأفادهم أنه من المهم للبلدية أن يكون إطاراتها وأعوانها على علم بمسار برنامج الاستثمار السنوي لسنة 2016 باعتبار أنه ليس من المنطقي أن يكون الأهالي والمساكنون محيطون بأدق تفاصيل البرنامج في حين ان اعوان البلدية الذين قد يجمعون في الآن نفسه بين صفتهم كأعوان وصفتهم كمتساكنين بالمنطقة ليس لهم المعطيات الدقيقة بسير هذا البرنامج.

وأضاف أن برنامج الاستثمار التشاركي يرتكز على مبدإ تشريك المواطن في الشأن المحلي وحثه على الإسهام فيه بالرأي من خلال طرح مشاغل الحي أو المنطقة التي يقطن بها.

وقال السيد رئيس الخلية أن البلدية تحصلت على منحة غير موظفة بمبلغ 129 ألف دينار من الدولة مطالبة باستغلالها للقيام بمشاريع في الجهة خلال سنة 2017، بعد أن كانت تحصلت على نفس المبلغ خلال السنة الجارية وتم استعمالها في مشاريع إدارية باقتناء مجموعة من معدات الطرقات والنظافة بمبلغ يقدر بـ19 ألف دينار، ومشاريع القرب متمثلة في تهيئة وبناء الأرصفة بالمنطقة البلدية باعتماد يقدر بـ10 آلاف دينار للدراسة الفنية و100 ألف دينار للأشغال، وأشار إلى أن البلدية قاربت على إنجاز هذه المشاريع، بما يعني أنها الآن مطالبة بالاهتمام بالإعداد للبرنامج الاستثماري لسنة 2017 الذي من بين النقاط المدرجة به عقد هذه الجلسة مع إطارات واعوان البلدية.

وذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية ـ رئيس الخلية أن من أهم مرتكزات برنامج الاستثمار التشاركي التفاعل مع الأهالي والاستماع لمقترحاتهم وتنفيذها في حدود ما تسمح به الاعتمادات المرصودة والمقدرة بـ129 ألف دينار. وختم بالقول ان ما سيتم التوافق حوله مع الأهالي سيتم تطبيقه.

ثم فسح المجال للحاضرين للتدخل وإبداء أي ملاحظات قد تتبادر إلى أذهانهم.

فتساءل السيد مراد السباعي عن قيمة المبلغ الجملي المرصود من قبل الدولة لبرنامج الاستثمار الكلي.

ثم تدخلت السيد بثينة النكاح لتستفسر عن مصير الاعتماد المرصود في صورة عدم برمجة أي مشروع لأي سبب خلال سنة 2016.

أما السيد حمادي الحمزي فقد تساءل عن سبب عدم تمكين البلدية من منحة غير موظفة بمبلغ كبير يمكن من القيام بمشاريع ذات أهمية.

وتساءلت السيد منيرة السهيلي عن مبلغ الاعتمادات المرصودة للبلدية سنتي 2017 و2018.

وعند تناوله الكلمة للرد على تدخلت الأعوان أشار السيد رئيس الخلية ردا على تساؤل السيد مراد السباعي أن البلدية تحصلت من قبل الدولة على منحة جملية غير موظفة قدرها 927 ألف دينار.

وبخصوص رده على تساؤل السيدة بثينة النكاع فقد ذكر أنه في صورة عدم برمجة أي مشروع لأي سبب من الأسباب كعدم التوفق في تحقيق الشروط الخمسة الدنيا فإن المنحة ترحل إلى السنة الموالية.

وبالنسبة لسؤال السيد حمادي الحمزي فقط ذكر السيد رئيس الخلية أن الدولة تولت تصنيف البلديات حسب عدة معطيات منها عدد السكان ووضعها المالي لتمكينها من المنحة غير الموظفة.

وختم باستفسار السيدة منير السهيلي عن الاعتمادات التي ستنتفع بها البلدية خلال سنتي 2017 و2018 فذكر انها في حدود 334 ألف دينار بالنسبة لكل سنة، مضيفا أنه بالنسبة للسنتين المذكورتين فإن البلدية مطالبة إلى جانب الاستجابة إلى الشروط الدنيا بأن تحقق على الأقل 70 نقطة في التقييم الذي تجريه هيئة الرقابة العامة.

وفي ختام الجلسة عبر السيد رئيس النيابة الخصوصية ورئيس الخلية عن أمله في ان يكون اعوان البلدية قد أحاطوا بمسار برنامج الاستثمار السنوي ودعاهم إلى عدم التردّد في الاستفسار عن أي شيء بخصوص هذا الموضوع.

وعلى الساعة الواحدة والنصف رفعت الجلسة.

رئيس النيابة الخصوصية

فوزي بالعربي